كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس الامن في المتوسط

السنة أولى ماستر علاقات دولية

أستاذ المقياس : د. فؤاد جدو

عنوان المحاضرة : اشكال التعاون في المتوسط

1- <u>مجموعة 5+5 :</u>

تضم مجموعة "خمسة زائد خمسة" خمس دول أوروبية هي إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، ودول اتحاد المغرب العربي الخمس وهي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

وبذلك جاءت فكرة 5+5 انطلاقا من مبادرة سياسية على هيئة مقترح تقدمت به فرنسا عام 1983 خلال عهد الرئيس الراحل فرانسوا ميتران ،و استمرت الفكرة في التبلور و حتى تقرر عقد اجتماع بين أربعة دول أوروبية (اسبانيا ، فرنسا ،إيطاليا والبرتغال) و دول المغرب العربي الخمس (المغرب ،تونس ،الجزائر،ليبيا وموريتانيا) في روما خلال الدورة الوزارية الأولى المنعقدة في أكتوبر 1999 ،مهد له اجتماع انعقد يوم 29 مارس 1999 بروما بين نفس الدول حيث ستطلب دول المغرب العربي بعدها الاستمرار في مشروع 5+5 وتقدموا في ذلك بطلب لرئيس الاتحاد (المغرب العربي) في الدورة التاسعة العادية لمجلس وزراء خارجية الدول المغاربية المنعقدة بالرباط جويلية 1991 وفي أكتوبر من نفس السنة سيتم عقد الدورة الثانية من الحوار في الجزائر الذي بموجبه تم إحداث فرق عمل وزارية للبحث في عدة قضايا.

لكن ثالث اجتماع على مستوى القمة و المفروض انعقاده بتونس 1992 تعطل بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا في نفس السنة.

وبعد عشرية كاملة بالتوقف من (1991 إلى 2001)عاد اجتماع وزراء خارجية الدول العشر بتلريخ 25 يناير 2001 لتتحرك آليات الحوار في اتجاه عقد أول اجتماع على مستوى الرؤساء و الملوك في قمة تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003 ،حيث راهن قادة الدول على ثلاثة تحديات كبرى:

-التحديات السياسية والاستراتيجية.
-التحديات الاقتصادية والتنموية.
-التحديات الأمنية والعسكرية.

و تهدف سياسات دول جنوب أوروبا المتوسطية إلى محاولة إيجاد أرضية مشتركة مع دول المغرب العربي بغرض مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ، وحوار الأديان والحضارات وإقامة عدد من المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية ، وصولا إلى إعادة إحياء الاتحاد المغاربي.

وينبغي الإشارة في هذا المقام إلى الأبعاد الاستراتيجية الكامنة وراء تفعيل حوار 5+5 من قبل دول جنوب أوروبا المتوسطية ، والتي تنطوي في جزء كبير منها على تنافس بين القوى الأوروبية على دول المغرب العربي ، ولا سيما التنافس الفرنسي /الإيطالي على الاستثمارات البترولية الليبية بالإضافة إلى الصراع الإيطالي /الاسباني /الفرنسي على الاستثمارات في تونس و المغرب و الجزائر.

و يعتبر حوار 5+5 بالنسبة للبعض ،إطارا للحوار السياسي الخاص بالمغرب العربي و أوروبا الجنوبية ، دون أن يشكل مزاحمة لمسيرة برشلونة الأورومتوسطية ،الشاملة لقضايا المنطقة المتوسطية ، في إطار أكثر حداثة مع سياسية الجوار الأوروبية الجديدة رغم أنه جاء كفكرة سابقة عنها.

و إن عددا من المحللين العرب يرجع هذه الحالة إلى العجز الاقتصادي و الأمني الذي يعيشه العرب، و الذي جعلهم مطمعا لقوى النفوذ الدولي. فحالة التخلف السياسي العربي و عدم وجود نظام ديمقراطي ، أدى إلى تكوين حالة خاصة من الاغتراب السياسي نتيجة للتسلط و الديكتاتورية التي مارستها الدولة في عالمنا العربي لعقود طويلة.

كل هذا يعطي مسوغات للغرب عموما و لأوروبا خاصة ،في أن تتبنى أنظمة و سياسات تروم من وراءها ضبط حركة الدول التي تريد الخروج عن عباءتها الاستراتيجية ، فظهرت توجهات فكرية و سياسية وثقافية ، لتوثيق العلاقات بين جانبي البحر المتوسط تجسدت في "مؤتمر الأمن و التضامن في البحر المتوسط" وبما أن الإنسان كان دوما – بفعل حب الاستطلاع و الحاجة الملحة و إرادة

الهيمنة – تواقا للسيطرة على مياه البحر ،لأنه بامتلاكه حرية الحركة و أسباب القوة فيها سيسهل عليه بالتالي المحافظة على مصالحه الحيوية.

و البحر الأبيض المتوسط هذا كان يعتبر مهدا للحضارات لمدة ألاف السنين لازال يحتفظ بكونه ملتقى استراتيجيا لا يوازيه بحر آخر في هذا المقام سواء بالنسبة للضفة الشمالية أو بالنسبة لمثيلتها الجنوبية.

إن الرهانات الأمنية حول المتوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة، يتم تناولها من زاوية أنها ستكون بين الشمال والجنوب كبديل للصراع شرق غرب، خاصة وإن حدة هذه الصراع آخذة في التراجع، فاسحة المجال وبهامش كبير لمناورات وفواعل إقليمية ذات طبيعة دولية وغير دولية، فهذا البروز والصعود لهذه الفواعل والعداء شمال جنوب كان يخفيه سباق الجرب الباردة، على الرغم من وجوده في أثنائها وخاصة في الفترة الإستعمارية وحركة شعوب المنطقة للتحرر والإنعتاق.

وأصبح المتوسط بعد ذلك في مركز تظلم ينمي شيء من النفور والتضاد، بين ضفتين يتبادلان الكثير من المصالح والمكاسب وبداية بروز نوع من الشعور بالريبة وعدم الثقة، فأطراف الضفة الشمالية يخشون عدم إستقرار الجنوب، الذي سيصدر نحوهم نتيجة ذلك ما يسمى بالإرهاب والهجرة غير الشرعية وحتى أخطار إمتلاك أسلحة الدمار الشامل.

2- <u>الاتحاد من اجل المتوسط :</u>

شراكة أوروبية متوسطية أنشأت عام 2008 بهدف تقوية التكامل الإقليمي والتأسيس للسلام والديمقراطية والتعاون في منطقة المتوسط. رئاستها مشتركة بين رئيس ينتمي إلى الاتحاد الأوروبي وآخر ينتمي إلى إحدى الدول المتوسطية الشريكة.

التأسيس :

انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007، وانجلى المؤتمر عن نداء روما الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى مؤتمر تأسيسي التأم بباريس يومي 13 و14 جويلية 2008.

تم توقيع اتفاقية المقر بين الاتحاد من أجل المتوسط وحكومة إسبانيا يوم 4 ماي 2010، حيث حصلت الأمانة العامة بموجبها على امتيازات وحصانات منظمة دولية تحت القانون الإسباني.

المقر

يوجد مقر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بمدينة برشلونة الإسبانية.

الأهداف:

اتحاد المتوسط شراكة متعددة تهدف إلى تقوية التكامل الإقليمي بين الدول الأورومتوسطية، والتأسيس للسلام والديمقراطية والتعاون بين مختلف الأطراف بالمنطقة.

حدد النظام الأساسي المعتمد يوم 3 مارس/آذار 2010 مهام الأمانة العامة للاتحاد في تحديد وإعداد وتنفيذ وتنسيق المشاريع الإقليمية التي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي بغرض التأثير إيجابا على حياة المواطنين، ضمن المجالات الستة التي أعطى لها المؤسسون الأولوية وهي على التوالي: قضية الهجرة، وحماية البحر المتوسط من التلوث، وتطوير طرق النقل البحري، ودعم الطاقات البديلة، وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وإنشاء ودعم مبادرة للأعمال المتوسطية.

ويجب أن يحرص كل مشروع يقدم على المساهمة في استقرار المنطقة، إلى جانب الحفاظ على مصالح الأعضاء.

كان الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي يتحدث عن ضرورة أن يحترم الاتحاد المتوسطي منطق التعاون بين الأطراف وليس الاندماج، وذلك بناء على ركيزتين اثنتين:

–الندية في التعاون بين مختلف الأطراف حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله.

–الهندسة المتغيرة وتعني أن تنفيذ أي مشروع ملموس مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

الهيكلة :

تعد رئاسة الاتحاد مشتركة ما بين رئيس ينتمي للاتحاد الأوروبي وآخر ينتمي لإحدى الدول المتوسطية الشريكة، حيث نصت قمة باريس عام 2008 على ضرورة أن يكون مبدأ الرئاسة مشتركا بين الشمال والجنوب.

يجتمع أعضاء الاتحاد بانتظام على مستوى كبار المسؤولين من وزارة خارجية كل بلد عضو، بالإضافة إلى مؤسسة الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

وتتم خلال تلك الاجتماعات المصادقة على ميزانية الأمانة العامة وبرنامج عملها، إلى جانب التحضير للاجتماعات الوزارية، ومناقشة مقترحات المشاريع المطروحة للموافقة عليها. تتخذ القرارات بالتوافق.

يضم الاتحاد المتوسطي 43 عضوا هي دول الاتحاد الأوروبي ودول اتحاد المغرب العربي، إضافة إلى مصر والأردن وسوريا وإسرائيل وتركيا وموناكو وألبانيا والبوسنة وكرواتيا والجبل الأسود.

هذا التعاون لم يعد فعلا في الوقت الراهن

3- **الشراكة الاورومتوسطية :**

نجحت تجربة الاتحاد الأوروبي منذ انطلاقها في عام 1957، في أن تطور بنائها وتوسع عضويتها، وكذلك تفاعلاتها الخارجية لتتجاوز حدود القارة الأوروبية، لتصل إلى جنوب المتوسط وتحديداً إلى الإثنى عشر دولة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط . وقد بدء تفاعل المجموعة الأوروبية مع دول المتوسط منذ الستينيات حين وقّعت عدداً كبيراً من الاتفاقات ذات الطابع التجاري والاقتصادي مع دول المغرب العربي ومصر إضافة إلى لبنان وسوريا. وقد استمر هذا الوضع التعاوني طوال السبعينيات والثمانينيات حتى انتقل من صيغة التعاون "Cooperation" إلى صيغة الشراكة "Partenariat"في منتصف التسعينيات وتحديداًفي نوفمبر 1995 مع انعقاد مؤتمر برشلونة الذي ضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم من 12 دولة متوسطية.

وقد خرج عن المؤتمر ما عرف باسم إعلان برشلونة عام 1995، والذي مثّل بداية التحول الحقيقي في العلاقات الأورومتوسطية، وميلاد تصور جديد للتفاعل بين الجانبين تضمن ثلاث محاور رئيسية حسب د. عمرو الشوبكي: المحور الأول، سمى بالشراكة السياسية والأمنية، والتي تهدف لتأسيس "منطقة متوسطية للسلام والاستقرار قائمة على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية". والمحور الثاني، أطلق عليه الشراكة الاقتصادية والمالية ويهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، ويسعى إلى دعم القطاع الخاص في الدول المتوسطية وزيادة حجم الاستثمارات المالية والاقتصادية داخلها. والمحور الثالث، سمى بالشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ويهدف إلى إحداث نوع من التقارب "بين مواطني حوض البحر الأبيض

المتوسط"، بجانب تعميق التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني في الجانبين. وقد شدد هذا المحور على ضرورة تدعيم التعاون بين الجانبين في مجالات العدل والقانون والشئون الداخلية.

وقد وضع إعلان برشلونة عام 2010، كنهاية للمرحلة الانتقالية لاكتمال إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر بين الجانبين، والتي اعتبرها أحد المشاريع الرئيسية التي على الطرفين ضرورة إتمامها. ومع ذلك لم تتم رغم بعض المميزات التي حصلت عليها المغرب في مجال التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي. وقد وضعت دول الاتحاد برنامجاً لمساعدة الدول المتوسطية أسمته MEDA واستهدف تهيئة دول المتوسط لظهور سوق حرة للتبادل التجاري مع دول الاتحاد.

وقد تضمن هذا البرنامج شقين أساسيين: الأول، برنامج للمساعدات الثنائية بين أوروبا و9 دول متوسطية فقط. 90% من إجمالي البرنامج استثنيت منها إسرائيل ومالطا وقبرص التي اعتبرت أن أوضاعها الاقتصادية لا تحتاج لمثل هذه النوعية من المساعدات. وقد أخذت المساعدات المباشرة لميزانية الدول المتوسطية التسع 20% من قيمة البرنامج، كما حصلت مجالات التعاون الاقتصادي ودعم القطاع الخاص في الدول المتوسطية على 30%، أما المجالات الاجتماعية، وتضمنت الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية، فأخذت 29% من إجمالي البرنامج، وجاءت مجالات حماية البيئة لتحصل على 7% من هذه المساعدات، وأخيراً حصل مجال تنمية الريف على 4.%

أما الشق الثاني، ويمثل 10% من قيمة البرنامج، فيتوجه إلى إقامة مشروعات للتعاون الإقليمي بين الجانبين وتضمن ما سمى""SEMINAIRES DES FORMATION EUROMESCO ، أي مؤتمرات لتكوين وإعداد الدبلوماسيين، وشبكة لمعاهد الدراسات السياسية، وتضمن شراكات فكرية وثقافية وعلمية ودعم المجتمع المدني. كما شمل هذا الشق من البرنامج 6 عناوين رئيسية تتعلق بالتعاون الصناعي، والبيئة، والمياه، والطاقة، والنقل والمواصلات، والمعلوماتية. وأخيراً جاء في هذا الشق ثلاث عناوين أخرى تتعلق بالتعاون الثقافي والمرئي، وما هو متعلق بالشباب. كما طالب إعلان برشلونة أيضاً بضرورة تقوية الروابط بين المجتمع المدني في كلتا الضفتين وقدمت أوروبا مساعدات إلى مؤسسات المجتمع في جنوب المتوسط. وقدأطلق برنامج MEDA عدة مشاريع من أجل دعم المجتمع المدني في دول جنوب المتوسط على رأسها مشروعMEDA DEMOCRATIE ، كما قدم دعماً للنقابات والجامعات وشباب رجال الأعمال .

وعليه سنجد أن دول الاتحاد الأوروبي السبعة وعشرين منقسمة فيما بينها إزاء الكثير من القضايا وخاصة قضية الهجرة، إذ أن دول أوروبا الشرقية التي أسست علاقاتها بالاتحاد باعتباره منفذاً

تجارياً وسوقاً كبيرة ومجالاً حيوياً لتلقي الاستثمارات، تقيس كثيراً من مواقفها تجاه قضايا الهجرة واللاجئين على ضوء مصالحها الاقتصادية الضيقة خاصة أن بعضها واقع تحت تأثير خطاب يميني قومي متشدد وشعبوي يرفض الهجرة ويحمل اللاجئين مسئولية كثير من أزمات أوروبا. والمؤكد أن الاتحاد الأوروبي واجه مشاكل كبيرة في السنوات الأخيرة وخاصة في التعامل مع قضايا الهجرة والشراكة مع دول جنوب المتوسط واتجهت كثير من دول شرق أوروبا نحو اتخاذ سياسات انعزالية تجاه قضية الهجرة واللاجئين وتبني كثير من قادتها خطاباً شعبوياً واضحاً. كما جاءت أزمة كورونا التي اتضح فيها أن كل دولة أعطت الأولوية لمصالحها الوطنية واتخذت سياسات صحية بمعزل عن الدول الأخرى، بما يعني أن صيغة الاتحاد استمرت بتحديات كبيرة دون أن تتكرر في أي بقعة أخري من العالم سواء في العالم العربي أو غيره.

حدود الشراكة المتوسطية ومستقبلها

رغم حرص دول الاتحاد الأوروبي على تقديم دعم اقتصادي لدول جنوب المتوسط، إلا أن ذلك تم في إطار تصور استراتيجي يتجاوز المشكلات الأمنية والسياسية والاجتماعية العارضة، في محاولة لتقديم نموذج تنموي ملهم لنمط من الشراكة بين الشمال والجنوب. لكن هذه الرؤية الشاملة التي حكمت مسار برشلونة تراجعت في الفترة الأخيرة بسبب تصاعد المشاكل الآنية والتي تمثلت في قضيتين رئيسيتين الأولى تتعلق بتصاعد الإرهاب في جنوب وشمال المتوسط والثانية تنصرف إلى زيادة أعداد الهجرة غير النظامية وخاصة السورية، وهو ما جعل قضايا مثل تأمين الحدود ومحاربة الإرهاب والسياسات الأمنية الجديدة تأخذ حيزاً كبيراً في حوارات دول جنوب وشمال المتوسط.

وقد اعتبر البعض أن مشروع الشراكة الأورومتوسطي يمكن أن يكون نواة مشروع سياسي منافس أو بديل للمشروع الأمريكي أو الصيني أو الروسي، ويؤسس لشراكة غير متكررة كثيراً بين دول الشمال والجنوب، وهو ما لم يحدث، وظلت هناك شراكات سياسية واستراتيجية أقوى بين دول عربية وأوروبية مع قوى عظمى أكبر من علاقاتها بالاتحاد الأوروبي، فظلت بريطانيا طوال عضويتها في الاتحاد الأوروبي أقرب ثقافياً وسياسياً واستراتيجياً للولايات المتحدة من معظم دول الإتحاد. كما احتفظت مصر بعلاقات قوية واستراتيجية بالولايات المتحدة، دون أن تخسر شراكتها الاقتصادية مع أوروبا، وحافظت سوريا على علاقتها القوية بروسيا، وظلت المغرب وتونس هما الأقرب لدول الاتحاد الأوروبي، في حين حافظت الجزائرعلى علاقة قوية مع روسيا والصين دون أن تفقد شراكتها مع فرنسا والاتحاد الأوروبي.

والمؤكد أن مستقبل الشراكة بين شمال وجنوب المتوسط متوقف على إيجاد تفاهمات بين قضايا ثلاثة وهى سياسات مواجهة الإرهاب والهجرة غير النظامية ودعم بناء دولة القانون والانتقال الديمقراطي في جنوب المتوسط. وقد تراجع "الاتهام الجاهز" لدول الجنوب بتصدير الإرهاب خاصة بعد ظهور موجات من العنف قام بها أفراد ولدوا في أوروبا وكثير منهم حملوا جنسياتها، وأصبحت هناك حاجة للتوافق على سياسات أكثر فاعلية في مواجهة الإرهاب بعيداً عن التوظيف السياسي للظاهرة وخاصة من قبل التيارات الشعبوية واليمين المتطرف، كما أنه من المهم بذل مزيد من الجهد لتبني سياسة متوافق عليها بين ضفتى المتوسط تجاه قضية الهجرة واللاجئين، رغم أن المشكلة تعود إلي أن دول الاتحاد الأوروبي نفسها لم تتفق على سياسة موحدة تجاه قضية الهجرة غير النظامية وهو ما يعطل أى توافق بين شمال وجنوب المتوسط.